أوضاع العراق الاقتصادية والتجارية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) في ضوء مواد " مجلة غرفة تجارة بغداد"

م. د. قاسم عبد الامير وسيم
الجامعة المستنصرية – كلية التربية

المستخلص:

توسعت الإمبراطورية البريطانية خلال مسيرتها الاستعمارية، حتى باتت تسمى الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، وقامت باستغلال موارد تلك المستعمرات الاقتصادية والبشرية في تحقيق غايتها الامبريالية، وحروبها التوسعية والدفاعية، مثلما حصل خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، حينما اعتمدت بريطانيا على موارد الدول المتحالفة معها ومن مستعمرتها السابقة لدعم مجهودها الحربي، وسيما العراق الذي شهد أزمة اقتصادية خانقة خلال سنوات الحرب وسيطرة بريطانيا على مواردها الاقتصادية.

لم يكن العراق بعيداً عن أحداث تلك الحروب وصراعاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية، إذ أغلقت الخطوط الملاحية والموانئ، وعانى العراق من ضائقة اقتصادية بسبب توقف الصادرات واستحواذ بريطانيا على موارده. فضلاً عن نقص الاستيرادات، وهو مادفع الحكومة العراقية الى تشريع مجموعة من القوانين الاقتصادية لتنظيم حركة التجارة الداخلية والخارجية. وهنا تكمن أهمية الموضوع، حيث تجاوز العراق تلك المحنة المريرة بفضل المجهودات الوطنية والتشريعات القانونية، فضلاً عن اعتماد آليات عمل جديدة في تطوير الاقتصاد.

فرضت طبيعة الموضوع تقسيمه الى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، تناول المبحث الأول غرفة تجارة بغداد النشأة والتكوين، فيما استعرض المبحث الثاني الاوضاع الاقتصادية في العراق اثناء سنوات الحرب العالمية الثانية، كما بين المبحث الثالث الاوضاع التجارية في العراق اثناء سنوات الحرب العالمية الثانية، فيما تضمنت الخاتمة أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث.

اعتمد البحث على مواد " مجلة غرفة تجارة بغداد " التي غطت مدة الحرب العالمية الثانية ايلول ١٩٣٩ – ايار ١٩٤٥ بصورة أساسية والتي تعد من المصادر الوثائقية التي دونت أوضاع العراق الاقتصادية خلال تلك الحقبة، فضلاً عن المصادر الأخرى الخاصة بالبحث.

المقدمة:

امتدت نيران الحرب العالمية التي ابتدأت في ٣ أيلول عام ١٩٣٩ الى كل أنحاء العالم، بما في ذلك العراق الذي كان يعيش تحت النفوذ السياسي والاقتصادي لبريطانيا بما يتمتع به من امكانيات اقتصادية وموقع جغرافي مهم تمر به أغلب الطرق التجارية، فضلا عن وجود حقول النفط الغنية، ووجود عدد من السياسيين والعسكريين العراقيين الناقمين على السياسة البريطانية في العراق الأمر الذي وظفته دول المحور بطريقة أو أخرى لإثارة المتاعب لها، وانعكس ذلك كله سلباً على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي العراقي بصورة واضحة.

تكمن أهمية الجانب الاقتصادي في العراق اثناء سنوات الحرب، كون الأخير قد عانى مصاعب جمة واجهته بسبب الحرب، ومنها تراجع تجارته الخارجية وكساد البضائع العراقية واضطرار الحكومة العراقية الى اصدار عدد من القوانين لتنظيم الحياة الاقتصادية.

فرضت طبيعة الموضوع تقسيمه الى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، تناول المبحث الأول غرفة تجارة بغداد النشأة والتكوين، فيما تعرض المبحث الثاني الاوضاع الاقتصادية في العراق اثناء سنوات الحرب العالمية الثانية، كما بين المبحث الثالث الاوضاع التجارية في العراق اثناء سنوات الحرب العالمية الثانية، فيما تضمنت الخاتمة أهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث.

اعتمد البحث على مواد " مجلة غرفة تجارة بغداد " والتي غطت مدة الحرب العالمية الثانية ايلول ١٩٣٩ – ايار ١٩٤٥ بصورة أساسية التي تعد من المصادر الوثائقية، فضلاً عن المصادر الأخرى.

لم يخلو البحث من بعض المصاعب ومنها فقدان بعض الاعداد الخاصة بالمجلة للأعوام ١٩٤٢ و ١٩٤٥، فضلاً عن كثرة الاحداث التي تحملها هذه المدة والتي لا يمكن أختزالها في بعض الصفحات، إلا أن الباحث حاول قدر الامكان تقديم الاحداث البارزة وباختصار مركز قدر الإمكان.

وفي الختام اضع جهدي المتواضع والبسيط للمناقشة وابداء الراي، عسى أن أكون قد وفقت في تحقيق المراد والله من وراء القصد.

المبحث الأول

غرفة تجارة بغداد النشأة والتكوين:

في ضوء قانون غرف التجارة رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٦، تم افتتاح غرفة تجارة بغداد في ٢٩ ايلول عام ١٩٢٦، وهي مؤسسة اهتمت بمصالح التجار واصحاب المصالح في لواء (محافظة) بغداد حصراً آنذاك، لكن بعد تعديل القانون وصدور قانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٥، انيطت بهذه المؤسسة مسؤوليات أخرى، كان من بينها تجهيز دواوين الحكومة والمحاكم بالمنشورات الاقتصادية والتجارية، وتسجيل اسعار البضائع والمواد، والتحاويل وتصديق درجة ثروة الكفالات وتصديق القوائم التجارية واصدار شهادات المنشأ للبضائع وغيرها من الأمور[١].

وبحكم هذه الظروف تسنم القطاع الخاص مسؤولية ادارة الغرفة في العهد الملكي، كون هذه المؤسسة تعنى بمصالح التجار وحماية استثماراتهم، فضلاً عن ذلك فان طبيعة النشاط التجاري مناطة اساساً بالقطاع الخاص، وكان تدخل الدولة في هذه المجال محدوداً جداً وفي ظروف معينة مثل الحروب والازمات الاقتصادية، وبذلك تكون هذه المؤسسة الممثل لمصالح التجار وحماية القطاع الخاص والممثلة الشرعية له لدى الحكومة [٢]. فضلاً عن دور غرفة تجارة بغداد في توثيق الصلات بين التجار الاجانب سواء كانوا مصدرين ام مستوردين مع اقرانهم من التجار العراقيين، فضلاً عن قيامها بتزويد الغرف التجارية في تلك البلدان بالمعلومات التجارية من اجل تسهيل عملية التبادل [٣].

من هذا المنطلق، أولت غرفة تجارة بغداد اهتماماً خاصاً بمسألة تصدير وتسويق المنتجات والبضائع العراقية الى الخارج، كما قامت بدورات متخصصة بشرح الانظمة والتعليمات الصادرة بشأن تنظيم عمليات التصدير والاستيراد، ومحاولة خلق كادر كفوء ملم بكافة المستجدات، علاوة على اللقاءات والاجتماعات مع البعثات التجارية الاجنبية والتجار الاجانب[٤].

وينطبق الشيء نفسه على مبدأ التحكيم وحل الخلافات الحاصلة بين العاملين في المجال التجاري، إذ تولت الغرفة التحكيم التجاري في العراق منذ نشوئها، بحسب ما نصت عليه قوانين الغرفة، إلا ان مسألة التحكيم كانت تعتمد على قواعد عرفية غير مدونة، حتى تغيير ذلك في وقت لاحق[٥].

تضمنت الأدلة التجارية معلومات مهمة عن السوق العراقية ومختلف الوان الأنشطة التجارية في سواء في مجال الاستيراد او التصدير، كما تضمن الدليل معلومات وبيانات اقتصادية وتجارية ومعلومات عن اعضاء الغرفة مصنفين بحسب الحروف الابجدية وحسب مجال تجارتهم، وذلك من أجل تهيئة سبل الاتصال الدولي وتوثيق صلات العلاقات التجارية مع اسواق العالم[٦].

واكب ذلك اصدار مجلة " التجارة " وهي مجلة فصيلة بدأت الغرفة باصدارها عام ١٩٣٦، وعدت من أقدم المجالات الاقتصادية في العراق، اهتمت بنشر البحوث والدراسات العلمية التي يقدمها الاساتذة والباحثون المتخصصون، فضلاً عن كادر مديرية الابحاث والنشر في غرفة التجارة، علاوة على نشرها للتشريعيات الاقتصادية، والاتفاقيات التجارية التي يعقدها العراق، والتقارير الاخبارية المحلية والدولية التي اهتمت بالتطور الاقتصادي الذي شهده العراق، وايضاً نشر تقارير المؤتمرات والندوات. كما اعتمدت هذه المجلة في نشر البحوث والدراسات للأكاديميين وأعضاء مديرية الأبحاث والنشر في الغرفة [٧].

من هذا المنطلق أصبحت مجلة " غرفة تجارة بغداد " نبراساً مضيئاً للحركة التجارية في العراق ومتابعة تطوراته الاقتصادية وعلاقاته التجارية مع بلدان العالم، لاسيما اثناء سنوات الحرب العالمية الثانية وتدخل الحكومة المباشر في مسألة التبادل

التجاري، وأصدرت بعض القوانين التي قيدت التجارة العراقية الى حد كبير، ويومها، حاولة الحكومة إيجاد منفذ لها في ظل السيطرة البريطانية.

المبحث الثاني

الاوضاع الاقتصادية للعراق أثناء الحرب العالمية الثانية

اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية في ٣ أيلول ١٩٣٩ بين المعسكرين المتخاصمين، معسكر الحلفاء الذي ضم بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي من جهة، ومعسكر المحور الذي ضم المانيا النازية وايطاليا واليابان، ولتصل تأثيراته السياسية والعسكرية والاقتصادية الى كافة اصقاع العالم، لاسيما العراق الذي كان يعيش في ظل النفوذ البريطاني وتأثره بكافة المستويات، ولاسيما الاقتصادية منها التي ضربت جميع مرافقه التجارية والاقتصادية على حد سواء.

اتجه العراق منذ بداية الحرب نحو أزمة اقتصادية خانقة ونقص بالمواد وركود في المعاملات التجارية، فقد أثر هلع السكان المحليين الذين هرعوا الى اقتناع الحاجيات وتخزينها، في رفع أسعارها بصورة عالية ونقص بالسلع، وقد أدى هذا الارتفاع المصطنع في الاسعار الذي سرعان ما زال، الى أثار اقتصادية بقت مخيمة على السوق العراقية [٨].

ومن أجل مواجهة هذه الظروف صادق مجلس الأمة العراقية على معاهدة التجارة والملاحة العراقية – الأمريكية عام ١٩٣٩م، التي تهدف الى تقوية الروابط الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية، والعمل وفقد مبدأ معاملة الأمم الأكثر حظوة، وتوسيع الأسواق الخارجية أمام السلع العراقية، وقد أمنت تلك المعاهدة مصالح الطرفيين وامتدت لمدة ثلاثة أعوام قابلة للتجديد، وبدأ العمل بها بعد ٣٠ يوماً من المصادقة عليها [٩].

ولم تخلُ تلك الايام من صدور عدد من القوانين التي هدفت الى حماية المصالح الاقتصادية العراقية، وضمان عدم تسرب البضائع العراقية الى دول المحور، وحماية السوق العراقية وتلبية متطلباتها، ومن تلك القوانين قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٩، الخاص بتعديل نظام منع تصدير بعض المنتوجات رقم ٦٢ للعام نفسه، والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٩، الخاص بإلغاء شروط التصدير مقابل الاستيراد من بعض البلدان، واستثنيت اليابان فقط من دول المحور التي سمح القانون بتصدير ما نسبته ٥٣ % من البضائع مقابل ما يستورده العراق منها [١٠].

كشف رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد في ١٩ كانون الثاني ١٩٤٠، عن صلابة الموقف المالي والاقتصادي للعراق، مستشهداً بالمشاريع التي قامت بها الحكومة مثل مشروع خزان الحبانية وسد ديالى الثابت، والشروع بإسكان العشائر في اراضي الحويجة، وفتح خط حديد بيجي – القيارة وغيرها من المشارع، فضلاً عن عمل الحكومة على اصدار قوانين اقتصادية تهدف الى حماية السوق العراقية ورفع اسعار البضائع العراقية المصدرة، لاسيما الزراعية منها، والأهم من ذلك توفير المواد الغذائية والحبوب للشعب العراقي [١١].

لكن ذلك لم يمنع من ان تعاني ميزانية العراق من العجز الذي بلغ حتى ٣١ اذار ١٩٤٠ حوالي ٧٤٠٠٠٠ دينار، وهو امتداد للعجز الذي حصل عام ١٩٣٩ والذي بلغ ١٨٢٠٠٠ دينار، وقد ذكر نوري السعيد الذي شكل وزارته الخامسة في ٢٢ شباط من العام نفسه، أن يبلغ العجز في ميزانية عام ١٩٤٠ ٣٠٠٠٠٠ دينار على أساس سنوي، فيما تضمنت الخطة الموضوعة لميزانية الدولة التوسع في مجالات مهمة مثل الصحة والتعليم والدفاع وتخصيص مبالغ كبيرة لها [١٢].

اثناء ذلك، صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٠ للتصديق على معاهدة الصداقة المعقودة بين العراق والمجر، والموقعة في انقرة في ٢ تشرين الثاني عام ١٩٣٨، وقد خصت الفقرة الثالثة من المعاهدة على موافقة الدولتين على تنظيم العلاقات القنصلية والتجارية والكمركية والملاحية بينهما وفق اتفاقيات خاصة تحدد ذلك [١٣].

وعلى الغرار نفسه، وبعد توقف الحكومة البريطانية عن شراء القطن العراقي، تم الاتفاق بين وزارة الاقتصاد العراقية وشركة ميتسوبيشي شوجي كايشا المحدودة اليابانية، حول شراء الشركة لحاصل القطن العراقي لموسم عام ١٩٤٠، وتم التوقيع على الاتفاق في ٦ تشرين الاول من العام نفسه، وقدر كمية القطن التي شملها العقد حوالي ٢٥٠ ألف بالة من القطن المحلوج، بسعر ٨١ دينار للطن من القطن، وتم تصدير هذه البضاعة عن طريق ميناء البصرة [١٤].

وفي محاولة منها لتطوير القطاع المالي اتخذت الحكومة العراقية عدداً من الخطوات والقرارات من أجل تطوير قطاع المصارف، إذ أتاح التقرير السنوي الرابع الذي قدمه المصرف الزراعي الصناعي العراقي للسنة المالية ١٩٣٩ – ١٩٤٠، وما حمله من نتائج طيبة، تقرر أن يقسم المصرف الى مصرفين احدهما زراعي والاخر صناعي، في ضوء توسيع اعمال هذه المؤسسة وتنوع واجباتها، ولهذا الغرض صدر القانونان المرقمان ٨ و ١٢ لعام ١٩٤٠ لتنظيم عمل هذين المصرفين، فضلاً عن ذلك صدر قانون احصاء الانتاج الزراعي والحيواني رقم ٨٤ للعام نفسه، والغاية منه تنظيم الحاصلات العراقية والمنتجات الشتوية والصيفية والحيوانات والآلات الزراعية والمكائن والعدد الموجودة بإحصائية منظمة [١٥].

من جانب آخر حصلت الحكومة العراقية على مستحقاتها المالية في ذمة شركات النفط، إذ قامت شركة النفط العراقية وشركة استثمار النفط البريطانية وشركة نفط البصرة بدفع مليون باون الى خزينة الحكومة في بداية عام ١٩٤١، وهو القسط المستحق على شركة النفط العراقية للأشهر الثلاثة السابقة، إذ كانت الشركة تقوم بدفع حصة الحكومة العراقية على شكل أربع دفعات في السنة [١٦].

أسهم انتظام المواصلات البحرية الواصلة الى موانئ البصرة في بداية عام ١٩٤١م في انتعاش الاقتصاد العراقي، إذ سهل ذلك وصول البضائع الاجنبية للسوق المحلية، فضلاً عن تصدير المنتجات العراقية الى الخارج، لاسيما الى الهند التي زادت معدلات النقل البحري معها آنذاك، إلا أن ظروف الحرب اجبرت البواخر الهندية على العمل في مجالات اخرى، مما له من أثر سيء على مستوى الاقتصاد العراقي، مما حدا بغرفة تجارة بغداد الى تقديم بعض المقترحات الى الحكومة لمعالجة هذه القضية [١٧].

من جانبها فرضت الحكومة البريطانية على العراق تطبيق نظام الشهادات البحرية وشهادات المنشأ منذ ١٥ ايار ١٩٤١، وشمل القرار جميع البواخر الداخلة الى الخليج العربي والمحملة بالبضائع للعراق وايران، والهدف من ذلك الاجراء هو معرفة منشأ تلك البضائع والسفن وعائديتها، كي يتسنى لبريطانيا التعامل معها، وشمل ذلك أيضاً السفن الامريكية التي اجبرت قبل مغادرتها الموانئ الامريكية متوجهة الى الخليج بضرورة الحصول على شهادة بحرية من اخر ميناء تحميل امريكي، وعند مغادرتها موانئ الخليج عملت الشيء نفسه، ويومها، عد هذا النظام مضراً بالاقتصاد العراقي كونه عرقل سير البواخر التجارية [١٨].

ومن أجل تطوير اقتصاده توسع العراق بتجارة المرور (الترانزيت) مع تركيا، وذلك بعد ان قررت الحكومة التركية توسيع تجارتها المارة بطرق العراق والبلاد العربية، وهو ما رحبت به الحكومة العراقية وقامت بتجهيز المخازن الكبيرة وتسهيل عملية مرور البضائع عبر أراضيها. كما قامت الحكومة التركية بوضع مشروع لمد خطوط سكك الحديد من ديار بكر الى حدود العراق وإيران [١٩].

وفي تطور لاحق اعلنت الخزينة البريطانية عن سماحها للعراقيين المتواجدين داخل منطقة الاسترليني من تعاطي الليرة الاسترلينية منذ ١٦ حزيران ١٩٤١، والتعامل بها اينما يشاؤون ضمن نطاق المنطقة [٢٠].

ومن الجدير بالذكر ان العراق مع نهاية عام ١٩٤١ واجه مشكلات اقتصادية كثيرة كان من بينها ارتفاع الاسعار بشكل كبير، وقد برر وزير الاقتصاد العراقي عبد المهدي المنتفكي ذلك في تصريح القاه في ١ تشرين الثاني، بأن الأزمة العالمية انعكست سلباً على الأسواق العراقية، ومن ضمنها السوق العراقية، غير انه أكد ان الوضع الاقتصادي في العراق يدعو للقلق في ظل عدم توفر المواد الغذائية والسلع المحلية الصنع، فضلاً عن البضائع المستوردة [٢١].

تضمنت الخطة الاقتصادية التي وضعتها الحكومة العراقية لمواجهة الأزمات المحدقة بالبلاد والتي ألقاها الوصي على العرش في مجلس الأمة في ١ تشرين الثاني ١٩٤١، أن تقوم الحكومة بمراقبة استيراد السلع من الخارج، فضلاً عن توفير وسائل النقل المناسبة لحمل البضائع والسلع وتسهيل مرورها، كما اتخذت اجراءات لملاحقة المهربين ومحاسبتهم، علاوة على العمل على انعاش تصدير البضائع العراقية بعد تأمين حاجة البلاد منها [٢٢].

أصدر مجلس الأمة العراقي قانون تنظيم الحياة الاقتصادية رقم ١١ لعام ١٩٤٢ وتكون من ٣٧ مادة، وتم اقراره في ٢٠ اذار ١٩٤٢، وقد جاءت مواد هذا القانون لتجسد قبضة الحكومة على الاقتصاد العراقي والسيطرة عليه وحمايته من المضاربين

والمحتكرين، فضلاً عن العمل على ضمان احتياجات البلاد من المواد والسلع، وتوفير الحد الأدنى من المستلزمات الضرورية الواجب استيرادها من الخارج، والعمل على توفير الموارد المالية من خلال تشجيع تصدير البضائع العراقية الفائضة [٢٣].

استهل عام ١٩٤٣ بإصدار قانون رقم (١) لعام ١٩٤٣ الخاص بتنظيم الحياة الاقتصادية، وقضى هذا القانون بتنظيم صنع الاقمشة في معملي فتاح باشا والسيد صالح ابراهيم اللذين وضعت اليد عليهما، بعد ما قررت وزارة المالية ببياني تنظيم الحياة الاقتصادية المرقمين ٧٢ و ٧٣ في كانون الأول ١٩٤٢، بوضع اليد على مجموعة من معامل الغزل والنسيج بما تحتويه من مواد وأدوية ومن ضمنها هذين المعملين [٢٤].

أتاح استخدام العمال العراقيين لخدمة الجيش البريطاني توفير مورد اقتصادي ومالي مهم للعراق، إذ بلغ اعداد العمال العراقيين ٦٧,٠٠٠ مستخدم وعامل، بلغت ايراداتهم ما يقارب ٢,٥٠٠,٠٠٠ دينار سنوياً، وعمل هؤلاء في اعمال مختلفة مثل صيانة السيارات واصلاحها، والعمل في البناء والتجارة، كما قام اكثر من ٢٠٠٠ بالاعمال الكتابية فضلاً عن اعمال أخرى[٢٥].

في هذه الاثناء عقد مؤتمر السكك الحديد في القاهرة في كانون الثاني ١٩٤٣ بمشاركة مصر وفلسطين وسوريا وتركيا والعراق، ويهدف المؤتمر الى ربط هذه الدول بشبكة من السكك الحديدة، ورفع مستوى تصدير البضائع وتوفير مستلزمات انجاح هذا المشروع [٢٦].

شارك العراق في المؤتمرات الاقتصادية التي عقدها مركز تموين الشرق الأوسط في القاهرة، وقد تم افتتاح الاجتماع السنوي للمركز في ١٦ ايار ١٩٤٣ بحضور عدد من دول الشرق الاوسط ومن ضمنها العراق ورعاية بريطانية – امريكية مشتركة للمركز، وقد انصب اهتمام الوزير البريطاني المقيم اللورد موين ومن بعده الوزير الامريكي المفوض في القاهرة الكسندر كيرك على أهمية توحيد جهود ودول الشرق الأوسط للخروج من الأزمة الاقتصادية التي مرت بها تلك الدول بسبب أوضاع الحرب، عن طريق توحيد الجهود والتكاتف وتطوير الاقتصاديات الزراعية والصناعية [٢٧].

ترددت اصداء الاجراءات الاقتصادية في العراق على لسان بعض الاقتصاديين الأجانب في ٨ كانون الثاني ١٩٤٤، ومنهم الكولونيل بيتر بيلبس (Petar Belbes) مدير الأموال المستوردة العام والمشاور الاقتصادي للجنة التموين العليا، حيث لخص الاجراءات الحكومية لضبط الاقتصاد والعراقي، بعمل الحكومة على زيادة تدفق البضائع على العراق، ومراقبة اسعار وتوزيع الحاجيات الضرورية حسب مشروع التموين، فضلاً عن العمل على استغلال الموارد المتاحة لاعمار البلاد، ومراقبة اجور الصناعة والمصالح والمحافظة على الأسعار بشكل عام [٢٨].

وفي ظل هذه الظروف قررت مديرية الأموال المستوردة العامة توزيع البضائع الضرورية على المواطنين بحسب البطاقات الشهرية منذ الأول من كانون الثاني ١٩٤٤، وتم تحديد حصة الفرد من الشاي والقهوة بـ ٩٠ غراماً شهرياً، والسكر بـ ٧٥٠ غرام، وحددت أسعارها بـ ٧٥٠ فلساً لكيلو الشاي و ٢٧٥ فلساً للقهوة وشمل هذا التوزيع ايضاً المنسوجات والألبسة وفق نظام البطاقة [٢٩].

وينبغي انه نشر هنا الى المساعدات التي حصل عليها العراق عام ١٩٤٣ من الولايات المتحدة الامريكية ضمن مشروع " الإعارة والتأجير" (Lend–Lease) الذي أقر في ١١ آذار في عام ١٩٤١، إذ استلم العراق ١١,١٠٤ اطارات للسيارات، ١١,٣٦٠ انبوباً للسيارات، ٦٨ سيارة نقل، فضلاً عن ٣,٨٥٨ طناً من السكر الأبيض وغيرها من الادوات والمكائن الزراعية، والمساعدات الطبية واللقاحات وانظمة الري، وقد تم تعيين المستر ادورد روبنسن (Edward Robenson) ممثلاً لإدارة الإعارة والتأجير في العراق، ويعمل بالتوافق مع الوزير الامريكي المفوض في بغداد [٣٠].

وكما أسلفنا فان الحكومة العراقية شاركت في عدد من المؤتمرات الاقتصادية في الشرق الأوسط والعالم، ومنها المؤتمرات الاقتصادية عام ١٩٤٤، فعندما عقد المؤتمر المالي للشرق الاوسط الذي افتتح في ٢٤ نيسان من العام نفسه برئاسة اللورد موين (Walter Guinness Moyne) وزير الدولة البريطاني في الشرق الاوسط في القاهرة، بحضور ممثلي دول الشرق الأوسط ومن ضمنها العراق، فضلاً عن ذلك شارك العراق في مؤتمر العمل الدولي في ولاية فيلادلفيا في ٢٠ نيسان ١٩٤٤، وبمشاركة ٤١ دولة ورعاية امريكية مباشرة للمؤتمر [٣١].

وعلى الغرار نفسه شارك العراق في مؤتمر النقد الدولي في بريتون وودز (Bretton Woods) بمدينة هامبشر الامريكية في ١ تموز ١٩٤٤، وبمشاركة ٤٤ دولة، ويهدف المؤتمر الى ايجاد حلول للمشكلات النقدية في العالم من خلال تأسيس لجنة من الخبراء، تأخذ على عاتقها انشاء صندوق دولي لتثبيت النقد العالمي، ويرى الوفد العراقي المشارك في المؤتمر ان المؤتمر يعمل على ايجاد أفضل السبل الى تحسين الاوضاع الاقتصادية والمالية في الشعوب المشاركة، لا سيما بعد الضرر الذي اصابها جراء الحرب [٣٢].

وينطبق الشيء نفسه على الدعوة التي وجهت الى غرفة تجارة بغداد في أوائل تموز ١٩٤٤ لحضور مؤتمر التجارة الدولي في ولاية نيوجرسي خلال المدة ١٠ – ١٨ تشرين الثاني من العام نفسه، ويهدف المؤتمر الى دراسة سياسة الامم التجارية والعلاقات النقدية بين الامم وغيرها من الموضوعات الاقتصادية التي اهتم العراق بها[٣٣].

وقع العراق في ٢٢ اذار ١٩٤٥ على ميثاق جامعة الدول العربية في القاهرة، وقد نصت المادة الثانية من الميثاق الفقرة (أ) على التعاون في الشؤون الاقتصادية والمالية بين الدول الاعضاء وفي مجالات التبادل التجاري والكمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة [٣٤].

واكب هذا التطور في مجالات الاقتصاد العراقي المختلفة نشاط تجاري مماثل، تمكن العراق من خلاله من تجاوز مصاعب الحرب العالمية ومحاولة توفير السلع والبضائع من الدول الاجنبية وتوثيق الصلات التجارية مع الدول المحايدة والصديقة، وفي سبيل ذلك امسكت الحكومة العراقية بزمام الامور واصبحت هي المحرك الرئيسي للحركة التجارية.

المبحث الثالث

الأوضاع التجارية في العراق خلال الحرب العالمية الثانية

استمر نشاط العراق التجاري خلال الأشهر الأولى من الحرب، لاسيما تجارة الصوف التي تحسنت اوضاعها وارتفعت نسبة تصديرها الى الولايات المتحدة الامريكية، وتحسنت اسعارها، فضلاً عن ربح المصدرين العراقيين من عملية هبوط سعر تبادل العملة وتحويل الدينار العراقي المستند الى الليرة الاسترلينية وسعرها بالنسبة للدولار الامريكي [٣٥].

من جانب اخر تضرر التجار العراقيين الذين شحنوا بضائعهم على ظهر سفن المانية، والتي كانت عند اندلاع الحرب في موانئ محايدة، ومن أجل ذلك سمح للتجار العراقيين من استلام بضائعهم مقابل زيادة تتراوح بين ما نسبته ١٠ – ٢٠ % من قيمة البضائع الاصلية، وبواسطة مصارف محلية اخذت على عاتق مسألة تسليم النقود واستلام البضائع، بعد ان تقدم الاوراق الثبوتية وشهادات الاعتماد الخاصة بها [٣٦].

سمحت الحكومة العراقية بتصدير بعض البضائع والمنتجات المتوافرة في العراق مثل السمك الذي قررت لجنة التموين المركزية بالسماح بتصديره بعد ان منحت ذلك في ١٦ ايلول ١٩٣٩، وصدر السمك العراقي على الغالب الى فلسطين وشرق الاردن وكانت قيمة صادراته لعام ١٩٣٩ ما يقارب ٣٧٠ طن وقيمتها ١٤١٣٤دينار، اما بالنسبة للشعير فقد سمح بتصديره منذ كانون الثاني عام ١٩٤٠ وذلك بعد الحصول على اجازة من لجنة تنظيم الحبوب العراقية [٣٧].

وبالفعل فقد تمت صفقة تجارية كبيرة لتصدير الشعير العراقي الى بريطانيا، وبلغت كمية الشعير المتفق عليها ما بين ١٥٠ – ٢٠٠ ألف طن بسعر ٤,٥ دينار للطن الواحد المحمل على ظهر الباخرة في ميناء البصرة، على ان يكون موعد تسليم الشعير في حزيران من عام ١٩٤٠، دون الزام الحكومة العراقية بتسليم الكمية المقررة برمتها، إذ ظهر عجز في موجودات الشعير في البلاد، فضلاً عن قيام الحكومة بتنظيم مسألة التصدير [٣٨].

وفي ظل هذه الظروف ركدت اسواق البضائع العراقية في أوائل شهر كانون الاول ١٩٣٩، لاسيما الحبوب بسبب التوقف في عمليات البيع والشراء، على العكس من ذلك استمرت اسواق القطن بالتحسن وارتفعت اسعاره نظراً لارتفاع الطلب العالمي عليه، فيما ارتفعت اسعار بعض المواد والبضائع المستوردة مثل القند والسكر. وقد واجهت مستويات الاستيراد والتصدير في العراق انخفاضاً واضحاً، اذ انخفضت السفن التجارية الداخلية والخارجية من ميناء البصرة خلال شهري ايلول وتشرين الاول ١٩٣٩ الى ٣٧ باخرة تجارية و ١٢٦ ناقلة نفط، فيما بلغت استيرادات هذين الشهرين ٣١٨١٨ طناً، والصادرات ١٠٢٣٨٥ طناً [٣٩].

على أية حال توسعت تجارة العراق مع اليابان ونفت وزارة الاقتصاد العراقية ايقاف تصدير البضائع الى اليابان بموجب نظام" القاعدة النسبيه" "الكوتا" رقم ١٨ لعام ١٩٣٩، لاسيما بعد الاقبال على البضائع العراقية في الاسواق اليابانية مثل القطن والبندور والحنطة وغيرها، لذلك خاطبت غرفة تجارة بغداد الحكومة العراقية على أهمية مفاتحة اليابان بضرورة بدء مباحثات تسهيل دخول البضائع العراقية المستوردة من اليابان بدلاً من ما نسبته ٣٥% ورفع التبادل التجاري معها، إلا ان ذلك لم يتحقق بسبب ظروف الحرب [٤٠].

ومن الجدير بالذكر ان التجارة العراقية انتعشت عام ١٩٣٩، بسبب الحرب العالمية وازدياد الصادرات العراقية التي تحسنت اسعارها، ونقص الاستيرادات بعد ان ارتفعت اسعارها من المنشئ، وبلغت استيرادات العراق خلال عام ١٩٣٩ حولي ٨,١٥٦,١٧٩ دينار، فيما بلغت صادرات العراق في العام نفسه باستثناء صادرات العراق النفطية وسبائك الذهب والنقود، حوالي ٣,٧٦٨,٤٠١ دينار [٤١].

وفي سياق متصل مدد العراق اتفاقه التجاري مع فلسطين الذي انتهى في ١٤ شباط ١٩٤٠، لمدة ستة أشهر، وتعد فلسطين وشرق الاردن من الاسواق التجارية المهمة للبضائع العراقية، حيث تفوق نسبة الصادرات، كثيراً نسبة الاستيرادات التي تكاد لا تذكر، إذ بلغت قيمة الصادرات العراقية الى فلسطين وشرق الاردن ٣٠٩٦٠٥ دينار، فيما كان حجم الاستيرادات ١٤٥٨٦ دينار، وبذلك حقق العراق فائضاً تجارياً مقداره ٢٩٥,٠١٩٥ دينار عام ١٩٣٩. وصدر العراق الى البلدين كميات كبيرة من الحيوانات الحية والاسماك والسمن والبيض والتمور والحنطة وغيرها، فيما يستورد من فلسطين زيت الزيتون ومنتجات المخابز بكميات قليلة جداً [٤٢].

في غضون ذلك بلغ حجم التبادل التجاري للعراق مع دول العالم خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام ١٩٤٠، حوالي ٧,١٦٦,٦٥٠ دينار للاستيرادات، فيما بلغ حجم التبادل التجاري، اذ بلغ حجم استيرادات العراق منها ١,٥١٩,١٨٦ دينار، فيما بلغت قيمة الصادرات ١,٠٣١,٧٦٨ دينار للمدة نفسها، ومما يذكر أن اليابان احتلت المرتبة الثانية وتليها الهند [٤٣].

فرضت الحكومة العراقية ضريبة جديدة على استيراد اجهزة الراديو بلغت ما نسبته (٥٠ %) من قيمة الجهاز، حيث تظلم تجار هذه السلع لدى الحكومة من جراء تضرر بضائعهم وعدم قدرة المستهلكين على الشراء. ومن الجدير بالذكر ان عدد اجهزة الراديو المستوردة الى العراق عام ١٩٤٠ بلغت ٣٢٠٦ جهاز بقيمة ٢٦٨٢٩دينار، كان حصة الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٣١ جهاز بقيمة ١٤٢٢٢ دينار، تليها بريطانيا بـ ٧١٣ جهاز بقيمة ٩٤٩٨ دينار، اخيراً جاءت هولندا ٤٧٨ جهاز بقيمة ٥٤٧٠ دينار [٤٤].

في ظل ظروف الحرب العالمية الثانية وسع العراق حجم تجارته مع الهند وبات يعتمد عليها في توفير كثير من السلع ومن بينها عيدان الثقاب، والكاغد، والحديد والفولاذ والاخشاب والشاي والمنسوجات، وايضاً كميات محدودة من القمح الهندي، وعملت غرفة تجارة بغداد على تذليل الصعوبات التي تقف حائلاً في طريق توسع تلك التجارة، فيما اجرت القنصلية العراقية في دمشق مباحثات مع الجانب السوري حول توسيع التبادل التجاري بين البلدين وسهلت تبادل البضائع وتخفيف وطأة الحواجز الكمركية وتسويق تجارة المرور [٤٥].

أدى نقص بعض السلع والبضائع التي تعذر انتاجها في العراق الى علان لجنة الاستيرادات المركزية في بداية عام ١٩٤٢ عن موافقتها الفورية على منح اجازات الاستيراد للسكر والشاري والقهوة والثقاب والاقمشة وبعض انواع الزيوت والصابون والجلود، وشملت هذه الطلبات الكميات المراد استيرادها خلال شهور شباط واذار ونيسان ١٩٤٢، في قررت اللجنة نفسها اصدار اجازات مفتوحة لافراغ شحنات بعض البواخر الاجنبية في موانئ البصرة والاستفادة من بضائعها [٤٦].

ومن الجدير بالذكر ان قيمة استيرادات العراق خلال عام ١٩٤١ قد بلغت ٦,٦٤٨,٠٧١ ديناراً باستثناء تجارة الترانسيت والسبائك الذهبية والنقود المستوردة، فيما بلغت عام ١٩٤٠ ٨,٦٩٢,٩٠٠ ديناراً، وتأتي استيرادات الحديد والفولاذ في مقدمة الاستيرادات، فيما حلت المراجل والمكائن والعدد ثانياً. فضلاً عن ذلك فقد تبوأت بريطانيا مركز الصدارة في حجم تبادلاتها

التجارية مع العراق، إذ بلغت قيمة الاستيرادات منها عام ١٩٤١، ١,٣٣٧,٩٤٣ ديناراً، فيما بلغت الصادرات اليها في العام نفسه ٥٨١,٢٦١ ديناراً وبذلك يكون الميزان التجاري لصالح بريطانيا بفارق قدره ٧٥٦,٦٨٢٥ ديناراً[٤٧].

اما بخصوص استيرادات العراق لعام ١٩٤٢ فقد بلغت ما يقارب ١٢,١٢١,٧٠٥ ديناراً، باستثناء تجارة الترانزيت واستيرادات القوات العسكرية وسبائك الذهب والنقود المستوردة، وقد احتل استيراد الحديد والصلب المركز الأول في استيرادات العراق الذي استورد خلال عام ١٩٤٢، ٦٦٠٨ طن بقيمة ٣٠٩,٥٥٠ ديناراً، تليها المكائن والمعدات، فيما بلغت صادرات العراق في العام نفسه ما يقارب ٤,٤٧٩,٨٧١ ديناراً ويلاحظ وجود عجز كبير في الميزان التجاري لغير صالح العراق، إلا ان هذه الحسابات غير ختامية، وان الفارق ليس بهذه الضخامة، كما احتلت بريطانيا المرتبة الأولى في تعاملاتها مع العراق، إذ بلغت قيمة الاستيرادات لها ١,٤٥٧,١٤٦ ديناراً، اما قيمة الصادرات فقد كانت ٣٦٣,٢٦٢ ديناراً، فيما جاءت الهند ثانياً والولايات المتحدة ثالثاً [٤٨].

وفي الاطار نفسه بلغت استيرادات العراق في عام ١٩٤٣، ١٥,٦٣١,٨١٨ ديناراً باستثناء السبائك الذهبية والنقود المستوردة التي بلغت قيمتها الاجمالية ٢,٢٢٣,١٦٠ ديناراً، وتجارة المرور التي بلغت ١٠,٢٦٧,٤٧٨ ديناراً، وقد احتلت الاقمشة بمختلف أنواعها الحريرية والصوفية والشاي والسكر والحديد والفولاذ مرتبة الصدارة في استيرادات العراق من الخارج، فيما كانت صادرات العراق في العام نفسه قد بلغت ٥٤,٩٣٦,٠٣٢ ديناراً ويلاحظ ان هناك عجز كثيراً في الميزان التجاري لغير صالح العراق قدر بأكثر من ١٠ مليون دينار ن إلا ان العراق قد عوض ذلك من خلال نفقات قوات الحلفاء وارباح تجارة المرور، فضلاً عن ارتفاع اثمان الاسعار وزيادة رؤوس الاموال المتداولة في السوق[٤٩].

احتلت الهند المرتبة الاولى في التبادل التجاري مع العراق عام ١٩٤٣، اذ بلغ قيمة البضائع المستوردة منها ما يقارب ٨,٧٤١,٥٥١ ديناراً، فيما بلغت الصادرات العراقية اليها ١٨٩,٣٦٩ ديناراً، وبذلك يكون الميزان التجاري لصالح الهند التي حققت فائضاً تجارياً ضخماً من خلال تجارتها مع العراق قد بلغ ٨,٥٥٢,١٨٢ دينار، فيما نزلت بريطانيا الى المرتبة الثالثة في تعاملاتها التجارية مع العراق، كما حلت سوريا ولبنان في المركز الثالث. وقد انحصرت الصادرات العراقية انذاك بالمواد الغذائية والزراعية باجمعها تقريباً، اذ كانت التمور والصوف والجلود والقطن على رأس تلك البضائع [٥٠].

وفي ظل هذا التطور اعلنت لجنة الاستيرادات المركزية في بداية عام ١٩٤٣ عن موافقتها على السماح للمستوردين العراقيين بتوريد بعض المنتجات على ظهر البواخر حسب نظام التوزيع النسبي (الكوتا)، وحددت تلك البضائع بحسب حاجة السوق العراقية اليها، ومن ضمنها المشروبات الروحية، والاصباغ والمواد الكيماوية، ومسحوق الاسنان، وانواع مختلفة من الورق متعددة الاستخدامات، واقمشة صوفية والبسة وبضائع كهربائية ومكائن خياطة وقرطاسية وغيرها من المواد[٥١].

في المقابل طلبت شركة اندروير لاحتكار التمور التي أنتهي مدة عقدها في اب ١٩٤٤، بتجديد العقد المبرم مع العراق لمدة ثلاثة أعوام، وقد أقرت جمعية التمور العراقية في اجتماعها وفي وقت سابق على أهمية عقد مثل هكذا عقود لتنمية التبادل التجاري في ظل ظروف الحرب [٥٢].

اتجه العراق في ظل سيطرة بريطانيا على موارده الاقتصادية اثناء الحرب وتسلط مركز تموين الشرق الاوسط على مقدرات البلدان المنظمة اليه، الى استخدام نظام المقايضة، وهذا ما اقترحه الكولنيل بيتر بيلس، مدير الأموال المستوردة اثناء مشاركته في المؤتمر المالي للشرق الاوسط المنعقد في القاهرة، ودعا الى مبادلة البضائع التجارية بين العراق ومصر على اساس المقايضة، فضلا عن باقي دول المنطقة[٥٣].

عانت السوق العراقية من التضخم النقدي[٥٤] ازدادت كمية الاموال المتداولة حتى نيسان عام ١٩٤٤ الى ٣٩,٧٧٥,٨٣١ ديناراً، بزيادة كبيرة عما كانت عليه في العام السابق بفارق يصل الى ١٢,٥٣٥,٠٢٤ ديناراً ومع توجه الحلفاء الى الحسم اخذت مصاريفهم بالهبوط منذ شهر حزيران ١٩٤٣، وهو ما ادى الى خفض حجم التضخم النقدي في الاسواق العراقية، إذا ما علمنا أن الحكومة العراقية أخذت بالأسباب للحد من هذا التضخم [٥٥].

ومن أجل تطوير انتاجه من التمور وانعاش عملية التبادل التجاري مع الشركات العالمية وقع العراق في ٢١ حزيران ١٩٤٤ اتفاقية التمور مع شركة اندروير ويمتد العقد لثلاثة أعوام متتالية تقوم الشركة فيها بشراء محصول التمر العراقي بأكمله، وتضمنت الاتفاقية انواع وكميات واسعار التمور المتعاقد عليها مع الشركة [٥٦].

على أية حال شكل العراق لجنة من المختصين سافرت الى دمشق في ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٥ من أجل اجراء مفاوضات مع السلطات السورية حول عقد اتفاقية تجارية مع العراق، تناول تصدير كمية من الصابون والمنسوجات القطنية السورية، مقابل كمية من الحبوب والمواشي العراقية، وقد تمكن الوفد من عقد هذه الاتفاقية مع لبنان التي وافقت على تصدير الصابون والمنسوجات الى العراق مقابل المواشي والحبوب العراقية [٥٧].

وليس ببعيد عن ذلك فقد ارتبط العراق بصلات تجارية واسعة مع الولايات المتحدة الامريكية ومنذ وقت بعيد، إذ صدر العراق إليها الصوف والتمور والجلود وعرق السوس وغيرها من المنتجات، واستورد منها السيارات والثلاجات والاجهزة اللاسلكية والاطارات المطاطية وزيوت التشحيم وعلى الرغم من مصاعب الحرب وما تركته على الطرق التجارية، إلا أن العراق عوض النقص الحاصل بالسلع والمصنوعات الاوربية واليابانية بالمنتجات الأمريكية التي كان العراق بأشد الحاجة اليها مثل الاقمشة والورق والأدوية والمواد الكيماوية والحديد والفولاذ وغيرها، من المواد، فضلاً عن ذلك اتاح التعامل التجاري مع الولايات المتحدة الحصول على الدولارات التي يحتاجها العراق في تسيير اموره التجارية وتسديد قيم الاستيرادات الخارجية [٥٨].

وفي الأحوال كافة بلغت حجم التبادل التجاري بين العراق ودول العالم خلال عام ١٩٤٢ ما يقارب ٢٣,٣٨٨ ،٨٨٠٠ ديناراً وصلت قيمة صادرات العراق حوال ٩,١٧٠,٥١٩ ديناراً، فيما بلغت قيمة الاستيرادات في العام نفسه ٤,٢١٨,٣٦١ ديناراً. ويلاحظ ان حجم العجز في الميزان التجاري قد انخفض عن العام الذي سبقه وبلغ قيمة ذلك العجز ٥,٠٤٧,٨٤٢ ديناراً، فيما احتلت الهند المركز الاول في حجم التبادل التجاري مع العراق وبلغت قيمة الاستيرادات العراقية منها ٤,٢٠٦,٠٢٧ ديناراً، فيما بلغت قيمة الصادرات اليها ٤٧٧,٢٦٥ ديناراً، كما حلت سوريا في المرتبة الثانية وتليها الولايات المتحدة الامريكية [٥٩].

اما بخصوص الاشهر الثلاثة الاولى من عام ١٩٤٥ بلغت قيمة التبادل التجاري بين العراق ودول العالم في شهر كانون الثاني ١,٤٤٢,٨٦١ ديناراً قيمة البضائع المستوردة، فيما بلغت في شهر شباط ١,٤٣٦,٣٦٢ ديناراً، اما في شهر اذار فقد بلغت قيمة استيرادات العراق ١,٨٣٦,١٨١ ديناراً، كما بلغت صادرات العراق في الأشهر الثلاثة مجتمعة ٢,٤٦٧,٠٢٤ ديناراً، باستثناء سبائك الذهب والنقود المستوردة، واستيرادات القوات المسلحة، وتجارة الترانزيت، والبضائع المعاد تصديرها [٦٠].

وبنهاية الحرب العالمية الثانية تمكن العراق من اجتياز مرحلة صعبة مرة به وعلى مختلف الصعد، كان الجانب الاقتصادي والتبادل التجاري من اصعبها، إذ عانى العراق خلال تلك المرحلة من كساد تجارته وتقطع طرق المواصلات وفقدان السلع الاساسية في السوق، والأهم من ذلك صعوبة الاستيراد والتصدير وتوقف حركة التجارة العالمية.

الخاتمة:

عانى العراق من ضائقة اقتصادية منذ الايام الاولى للحرب العالمية الثانية، اذ ان هلع الناس ادى الى قيامها بتخزين البضائع ونتج عن ذلك ارتفاع في الاسعار وشح في المواد، وبما ان العراق بلد متخلف صناعياً فانه كان يعتمد على الدول الاوروبية، لاسيما دول المحور واليابان في الحصول على السلع والمنتجات الصناعية بالأساس ويصدر إليها المواد الأولية وتحديداً الزراعية منها، إلا ان ذلك الضرر قد صلح بعدما قامت الولايات المتحدة بسن قانون الاعارة والتأجير وانشأ مركز تموين الشرق الاوسط الذي استفاد العراق من دعمهما في توفير السلع والبضائع النادرة.

فضلاً عن دور بريطانيا في استنزاف الاقتصاد العراقي اثناء مدة الحرب واعتمادها على السوق المحلية في تجهيز قوات الحلفاء في العراق والمنطقة ايضاً، كما أن دخول العراق في منطقة الاسترليني وتجميد ارصدته المالية التي استولت عليها بريطانيا بطريقة أو اخرى.

ويلاحظ ان الميزان التجاري العراقي طوال مدة الحرب كان في تذبذب مستمر، غير ان الصورة الواضحة كانت ظهور العجز التجاري في ميزان المدفوعات، نظراً لتوقف تجارة العراق وكساد بضائعه باسترداد البضائع التي يحتاجها من بريطانيا والولايات المتحدة، إلا ان العراق قد تمكن وبعدة طرق اعادة تصدير البضائع وتجارة الترانزيت.

ولا نغالي إذ قلنا ان وجود اقتصاديين اكفاء اخذوا على عاتقهم تنظيم الحياة الاقتصادية والتجارية في العراق، الذين كانوا يعملون في غرفة تجارة بغداد، بتقديم الارشاد والنصح، فضلاً عن القوانين الحكومية التي امسكت الاقتصاد ومنعته من الانهيار المحتم في ظل ظروف الحرب.

والأهم من ذلك كله وجود قادة سياسيين محنكين قادوا البلد الى سبيل النجاة، وعلى الرغم من الاحداث السياسية والعسكرية التي شهدتها مدة الحرب، إلا ان عمل الحكومة كان متواتراً من اجل حماية الاقتصاد العراقي وتنمية التجارة والتبادل وتوفير السلع للسوق العراقية.

الهوامش:

(١) " غرفة تجارة بغداد "، تأسيسها – اعمالها – شروط العضوية فيها، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد، ١٩٤٩، ص ٥.
(٢) " غرفة تجارة بغداد " الخدمات التي تقدمها غرفة تجارة بغداد لاعضائها، اعداد: عبدالحسين محمد جواد، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٨٢، ص ٤.
(٣) المصدر السابق،ص٦.
(٤) " غرفة تجارة بغداد "، الخدمات التي تقدمها غرفة تجارة بغداد الى منتسبيها، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٣، ص ٨.
(٥) المصدر السابق، ص ١٠.
(٦) عبدالحسين محمد جواد، المصدر السابق، ص ٢١.
(٧) المصدر نفسه، ص ٢٤.
(٨) " مجلة غرفة تجارة بغداد " (مجلة)، العدد الثامن، السنة الثانية، بغداد، تشرين الأول، ١٩٣٩، ص ١٠٤.
(٩) المصدر نفسه،ص٩٩٩.
(١٠) " مجلة غرفة تجارة بغداد " العدد الثامن، السنة الثانية، تشرين الأول، ١٩٣٩، ص ص ٩٩٥ – ٩٩٦.
(١١) " مجلة غرفة تجارة بغداد " العدد الثاني، السنة الثالثة، شباط، ١٩٤٠، ص ص ١٥٤ – ١٥٥.
(١٢) " مجلة غرفة تجارة بغداد "، العدد الثالث، السنة الثالثة، اذار، ١٩٤٠، ص ص ٢٤٢ – ٢٤٣.
(١٣) " مجلة غرفة تجارة بغداد " العدد الثالث، السنة الثالثة، اذار، ١٩٤٠، ص ٢٤٥.
(١٤) " مجلة غرفة بغداد "، العدد التاسع، السنة الثالثة، تشرين الثاني، ١٩٤٠، ص ٨١٨.
(١٥) " مجلة غرفة بغداد "، العدد الأول، السنة الرابعة، كانون الثاني، ١٩٤١، ص ص ٣٧، ٥٢.
(١٦) " مجلة غرفة بغداد "، العدد الأول، السنة الرابعة، كانون الثاني، ١٩٤١، ص ١٤٨.
(١٧) " مجلة غرفة تجارة بغداد "، العدد الرابع، السنة الرابعة، نيسان، ١٩٤١، ص ٣٢١.
(١٨) " مجلة غرفة تجارة بغداد "، العددان، ٦ و ٧، السنة الرابعة، حزيران – تموز، ١٩٤١، ص ٥٠٦.
(١٩) " مجلة غرفة تجارة بغداد " العددان ٦ ، ٧، السنة الرابعة، حزيران – تموز، ١٩٤١،ص ٥١٥.
(٢٠) المصدر نفسه، ص ٥٢٩.
(٢١) " مجلة غرفة تجارة بغداد " الجزء العاشر، السنة الرابعة، كانون الأول، ١٩٤١، ص ٨٤٣.
(٢٢) المصدر نفسه، ص ٨٩٩.
(٢٣) " مجلة غرفة تجارة بغداد "، الجزءان الرابع والخامس، نيسان وايار، ١٩٤٢، ص ص ٣٣٤ – ٣٤٣.
(٢٤) " مجلة غرفة تجارة بغداد "، الجزء الأول، السنة السادسة، كانون الثاني، ١٩٤٣، ص ٦٠.
(٢٥) المصدر نفسه، ص ص ٦٧ – ٦٨.
(٢٦) المصدر نفسه، الجزءان الثاني والثالث، السنة السادسة، شباط واذار، ١٩٤٣، ص ١٧٢.
(٢٧) " مجلة غرفة تجارة بغداد " الاجزاء السادس والسابع والثامن، السنة السادسة حزيران – تشرين الاول، ١٩٤٣، ص ص ٤٩١ – ٤٩٢.
(٢٨) " مجلة غرفة تجارة بغداد "، الاجزاء ١ و ٢ و ٣، السنة السابعة، كانون الثاني وشباط واذار، ١٩٤٤، ص ٧.
(٢٩) المصدر نفسه، ص ٨٦.
(٣٠) " مجلة غرفة تجارة بغداد "، الاجزاء ١ و ٢ و ٣، السنة السابعة، كانون الثاني وشباط واذار، ١٩٤٤، ص ١٠٥.
(٣١) المصدر نفسه، ص ١٢٤.
(٣٢) " مجلة غرفة تجارة بغداد "، الاجزاء ٤ و ٥ و ٦، السنة السابعة، نيسان وأيار وحزيران، ١٩٤٤، ص ص ٢٠٥، ص ٢١٨.
(٣٣) " مجلة غرفة تجارة بغداد "، الاجزاء ٤ و ٥ و ٦، السنة السابعة، نيسان وايار وحزيران، ١٩٤٤، ص ٣١٠.

(٣٤) " مجلة غرفة تجارة بغداد "، الجزء ٤ و ٥ و ٦، السنة الثامنة، نيسان وايار وحزيران، ١٩٤٥، ص ص ٧٧ – ٧٨.
(٣٥) " مجلة غرفة تجارة بغداد "، العدد الثامن، السنة الثانية، تشرين الأول، ١٩٣٣، ص ص ١٠١٨ – ١٠١٩.
(٣٦) " مجلة غرفة تجارة بغداد "، العدد الأول، السنة الثالثة، كانون الثاني، ١٩٤٠، ص ٥١.
(٣٧) المصدر نفسه، ص ص ٦٢ – ٦٣.
(٣٨) " مجلة غرفة تجارة بغداد "، العدد الأول، السنة الثالثة، كانون الثاني، ١٩٤٠، ص ص ٩٤ – ٩٥.
(٣٩) المصدر نفسه، ص ص ٩٦ – ٩٧.
(٤٠) " مجلة غرفة تجارة بغداد "، العدد الثالث، السنة الثالثة، اذار، ١٩٤٠، ص ص ٢٤٦ – ٢٤٧.
(٤١) " مجلة غرفة تجارة بغداد "، العدد السادس، السنة الثالثة، حزيران، ١٩٤٠، ص ص ٥٢٣ – ٥٢٤.
(٤٢) " مجلة غرفة تجارة بغداد "، العدد الرابع، السنة الثالثة، نيسان، ١٩٤٠، ص ٤٧٤.
(٤٣) المصدر نفسه، ص ص ٦٥ – ٦٦.
(٤٤) " مجلة غرفة تجارة بغداد "، العدد الرابع، السنة الرابعة، نيسان، ١٩٤١، ص ٣٢٠.
(٤٥) " مجلة غرفة تجارة بغداد "، الجزء التاسع، السنة الرابعة،تشرين الثني،١٩٤١، ص ص ٨٠٣ – ٨٠٤.
(٤٦) " مجلة غرفة تجارة بغداد "، الجزء الأول، السنة الخامسة، كانون الثاني، ١٩٤٢، ص ٢٠٣.
(٤٧) " مجلة غرفة تجارة بغداد "، الجزءان الرابع والخامس، نيسان وايار، ١٩٤٢، ص ص ٣٧٠ – ٣٧٣.
(٤٨) " مجلة غرفة تجارة بغداد "، الجزءان الثاني والثالث، شباط واذار، ١٩٤٣،ص ص ١٨٨ – ١٩٢.
(٤٩) " مجلة غرفة تجارة بغداد "، الاجزاء ٤ و ٥ و ٦، السنة السابعة، نيسان وايار وحزيران ١٩٤٤، ص ص ١٦٧– ١٦٩.
(٥٠) " مجلة غرفة تجارة بغداد " الاجزاء ١ و ٢ و ٣، السنة السابعة، كانون الثاني وشباط واذار، ١٩٤٤، ص ص ١٢٦ –١٢٩.
(٥١) " مجلة غرفة تجارة بغداد " الجزء الأول، السنة السادسة، كانون الثاني، ١٩٤٣، ص ١٦٧.
(٥٢) " مجلة غرفة تجارة بغداد "، الاجزاء ١ و ٢ و ٣، السنة السابعة، كانون الثاني، شباط، اذار، ١٩٤٤، ص ٨٩.
(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٢٤.
(٥٤) الإخلال بالتوازن النقدي نتيجة للتغير غير المنتظر في عرض النقد الاسمي أو في معدل نمو عرض النقد الاسمي. غازي فهد الأحمد، المعجم الاقتصادي الموسوعي، مراجعة: عمر الخطيب، مطابع الشرق الاوسط، عمان، ١٩٩٣،ص٥٠٣.
(٥٥) " مجلة غرفة تجارة بغداد "، الاجزاء ٤ و ٥ و ٦، السنة السابعة، نيسان وايار و حزيران، ١٩٤٤، ص ١٩٥.
(٥٦) " مجلة غرفة تجارة بغداد "، الاجزاء ٤ و ٥ و ٦، السنة السابعة، نيسان وايار وحزيران، ١٩٤٤ ن ص ٢٦٦ – ٢٧٠.
(٥٧) " مجلة غرفة تجارة بغداد "، الاجزاء ٤ و ٥ و ٦، السنة الثامنة، نيسان وايار وحزيران، ١٩٤٥، ص ٧.
(٥٨) المصدر نفسه، ص ١١٦ – ١١٧.
(٥٩) " مجلة غرفة تجارة بغداد "، الاجزاء ٤ و ٥ و ٦، نيسان وايار وحزيران، ١٩٤٥، ص ٨٣ ، ٨٤.
(٦٠) المصدر نفسه، ص ٨٣.

المصادر:

١– " غرفة تجارة بغداد "، تأسيسها – أعمالها – شروط العضوية فيها، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد، د. ت.
٢– " غرفة تجارة بغداد "، الخدمات التي تقدمها غرفة تجارة بغداد لاعضائها، اعداد: عبدالحسين محمد جواد، مطبعة المعارف، ١٩٨٢.
٣– " غرفة تجارة بغداد "، الخدمات التي تقدمها غرفة تجارة بغداد الى منتسبيها، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٣.
٤– " مجلة غرفة تجارة بغداد "، الأعوام ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥.